تقدير موقف
194
اكتوبر 2021

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

العوامل المؤثرة في اختيار رئيس الوزراء في العراق بعد 2003: مراجعة تاريخية

واثق السعدون

مقدمة:

بعد اجراء الانتخابات النيابية في العراق في10 تشرين الأول/أكتوبر2021, واعلان نتائجها الأولية, تتطلع أنظار وعقول المتابعين للشأن العراقي حالياً إلى معرفة من سيكون المرشح القادم لمنصب رئيس مجلس الوزراء في العراق. حددت المادة 78 من الدستور العراقي الدائم بأن "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة".

من المعروف في أنظمة الحكم الديمقراطية (الرئاسية أو البرلمانية) بأن نتائج الانتخابات هي من تحدد شخصية رئيس السلطة التنفيذية الجديدة

جلسة مجلس النواب العراقي الخاصة بمنح الثقة لحكومة مصطفى الكاظمي في 6 أيار/ مايو 2020.

(رئيس الحكومة). فعادة ما يكون رئيس الحكومة الجديدة هو رئيس الحزب (أو الائتلاف السياسي) الفائز في الانتخابات، أو يرشح الحزب الفائز شخصية من بين صفوفه لمنصب رئيس الحكومة، وغالباً ما تعلن الأحزاب السياسية عن مرشحيها لرئاسة الحكومة (رسمياً) قبل الانتخابات. فهل هذه التقاليد السياسية متّبعة في العراق.. أم الأمر مختلف؟ لاسيما أن النظام السياسي الذي جاء بعد التغيير في 2003 قد أعلن تبنيه للديمقراطية منهجاً للحكم, وأن المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم الذي شرع في 2005 تنص على أن نظام الحكم في هذا البلد هو جمهوري نيابي (برلماني).

انتخابات 2005

بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 الذي أسقط حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين, جرت أول انتخابات برلمانية في15 كانون الأول/ ديسمبر 2005, لاختيار 275 عضواً في مجلس النواب العراقي الدائم (أصبح عدد أعضاء البرلمان العراقي فيما بعد 329), ولتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة تستمر لأربع سنوات, بعد الحكومات المؤقتة التي تشكلت قبلها. سبقت هذه الانتخابات اقتراعين, الأول في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 وكان لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية (برلمان مؤقت), والاقتراع الثاني كان في 15 تشرين الأول/ أكتوبر2005 للتصويت على الدستور العراقي الجديد.

فازت قائمة "الائتلاف العراقي الموحد" بالمرتبة الأولى في انتخابات 15 كانون الثاني/ ديسمبر 2005, التي أعلنت نتائجها في 20 كانون الثاني/ يناير 2006, وحصلت على 130 مقعد نيابي. تكونت تلك القائمة من مجموعة من الأحزاب السياسية (الشيعية)، أهمها "المجلس الإسلامي الأعلى" و«حزب الدعوة الإسلامية" و«الحركة الصدرية" و«حزب الفضيلة

رئيس الوزراء العراقي الأسبق ابراهيم الجعفري

الإسلامي". بعد اعلان نتائج تلك الانتخابات، وطبقاً للمادة "76/أولاً" من الدستور العراقي التي تنص على " يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء"، رشح الائتلاف العراقي الموحد "إبراهيم الجعفري" لمنصب رئيس مجلس الوزراء، وقد كان الجعفري آنذاك رئيساً لحزب الدعوة ورئيساً للائتلاف العراقي الموحد، فضلًا عن انه كان رئيساً للوزراء في الحكومة المؤقتة التي تشكلت بعد انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية.

واجه ترشيح الجعفري اعتراض من الأمريكان من جهة، ومن القوى السياسية الكردية والسنية من جهة أخرى، لأن الجهتين رأتا بأن أداء الجعفري كان سيئاً خلال رئاسته للحكومة الانتقالية، وأدى إلى تأجيج أعمال العنف الطائفي التي اندلعت خلال تلك الفترة. بعد الاعتراض على ترشيح الجعفري، دخلت العملية السياسية في مماحكات وتوترات دامت لشهور، كان للضغوطات الأمريكية دوراً حاسماً في دفع الجعفري في 20 نيسان/ أبريل 2006 للإعلان عن استعداده للتنحي عن الترشيح, فتم استبداله بترشيح نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء. المالكي آنذاك كان من قياديي حزب الدعوة الإسلامية والناطق الرسمي

بمرور السنوات، وبتعاقب الانتخابات البرلمانية، أصبحت ظاهرة تدخل أطرافاً خارجيةً في مفاوضات تشكيل الحكومات العراقية سمة ثابتة في العملية السياسية، وفي بعض الأحيان كان للفاعل الخارجي الكلمة الفصل في قبول ترشح رئيس وزراء عراقي ما، أو رفضه، بل أن الأطراف الخارجية أخذت تتدخل في تشكيل القوائم الانتخابية أيضاً.

رؤساء وزراء السابقين نوري المالكي وأياد علاوي

لقائمة الائتلاف العراقي الموحد، ولكن أسم المالكي لم يكن متداولاً للترشح لمنصب رئيس الوزراء قبل الاعتراض على ترشيح الجعفري. شكل المالكي حكومته في أيار/ مايو 2006.

خطوة استبدال الجعفري بالمالكي أسست لظاهرة سياسية أخذت بالتوسع فيما بعد في عراق ما بعد 2003، وهي تدخل وتأثير (ربما تحكم) العوامل الخارجية في عملية اختيار رئيس الحكومة العراقية، إلى جانب العوامل الدستورية والسياسية المتعارف عليها. بمرور السنوات، وبتعاقب الانتخابات البرلمانية، أصبحت ظاهرة تدخل أطرافاً خارجيةً في مفاوضات تشكيل الحكومات العراقية سمة ثابتة في العملية السياسية، وفي بعض الأحيان كان للفاعل الخارجي الكلمة الفصل في قبول ترشح رئيس وزراء عراقي ما، أو رفضه، بل أن الأطراف الخارجية أخذت تتدخل في تشكيل القوائم الانتخابية أيضاً.

انتخابات 2010

استطاع المالكي خلال سنوات حكومته الأولى 2006-2010 توظيف إمكانات وتأثير منصب رئيس مجلس الوزراء لتوسيع نفوذه السياسي، وانتزاع رئاسة حزب الدعوة الإسلامية من الجعفري، مما اضطر الجعفري لتأسيس حزب جديد سمي بـ«تيار الإصلاح". قام المالكي باستقطاب العديد من القوى والشخصيات السياسية الشيعية، وبعض الشخصيات السنية، ضمن تحالف سياسي يتزعمه المالكي سمي بائتلاف "دولة القانون"، خارج إطار الائتلاف السياسي الشيعي الرئيس آنذاك (الائتلاف العراقي الموحد).

في آذار/ مارس 2010 جرت الانتخابات البرلمانية الثانية في العراق، فازت "القائمة العراقية" التي يتزعمها إياد علاوي بالمركز الأول (91 مقعد), وحلت

قائمة المالكي (دولة القانون) بالمركز الثاني (89 مقعد), وقائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) بالمركز الثالث (70 مقعد).

تعد القائمة العراقية أول محاولة لتشكيل قائمة انتخابية "غير طائفية" في النظام السياسي العراقي بعد 2003. ضمت تلك القائمة قوى وشخصيات سياسية من كل أديان وطوائف وقوميات الشعب العراقي, مسلمين ومسيحيين وأقليات دينية أخرى, شيعة وسنة, عرب وكرد وتركمان. انضم الجزء الأكبر من القوى السياسية للعرب السنة إلى القائمة العراقية, وصوت غالبية ناخبي العرب السنة لتلك القائمة, لأن العرب السنة بعد أن استوعبوا المعادلة السياسية لعراق ما بعد 2003، التي تشترط أن يكون رئيس الوزراء من الشيعة، وبعد تجربتي حكومة الجعفري المؤقتة وحكومة المالكي الأولى، تولدت قناعة لدى العرب السنة (آنذاك)، بأن إياد علاوي "الشيعي الليبرالي" سيكون خيار جيد، مقارنةً بأي سياسي شيعي آخر ذو توجهات طائفية. كما أن أياد علاوي سبق له وأن تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة من 28 حزيران/ يونيو 2004 إلى 6 نيسان/ أبريل 2005، ولم تسجل عليه تبنيه لسياسات طائفية، مثل الجعفري والمالكي.

خلال انتخابات 2010 كان نفوذ إيران في الساحة العراقية قد وصل إلى مرحلة أقوى مقارنةً بنفوذها خلال انتخابات 2006. بالمقابل كان نفوذ الولايات المتحدة في الساحة العراقية خلال انتخابات 2010 هو أضعف من نفوذها خلال انتخابات 2006. كان واضحاً بأن إياد علاوي ذو التوجهات الليبرالية العابرة للطائفية، وذو العلاقات الجيدة بالولايات المتحدة والغرب والدول العربية، يعد خيار غير مرغوباً فيه من الجانب الإيراني. كما أن إياد علاوي لا يعد من "المنظومة السياسية الشيعية العراقية" القريبة من إيران، والتي كانت تتمثل آنذاك بالائتلاف العراقي الموحد وقائمة دولة القانون بشكل رئيس، لذلك، كان لابد لإيران من العمل على إعاقة وصول علاوي لمنصب رئيس الحكومة.

بينما كانت القائمة العراقية مستمرة باحتفالاتها بفوزها بالمركز الأول في الانتخابات، وزعماء القائمة يتحدثون عن رؤيتهم لتشكيل الحكومة الجديدة، كان المالكي والسياسيين المحيطين به يثيرون الجدل في المشهد السياسي بتصريحاتهم، بأن فوز القائمة العراقية بالمركز الأول من بين الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات لا يعني حقها بتشكيل الحكومة الجديدة، ما لم تستطع القائمة العراقية تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً في مجلس النواب الجديد عند بدء جلساته!

قام المالكي بتقديم طلباً رسمياً للمحكمة الاتحادية العليا في العراق (المحكمة الدستورية) لتوضيح مفهوم "الكتلة الأكبر" التي من حقها تشكيل الحكومة، الوارد في المادة "76/أولاً" من الدستور العراقي. زاد إصرار المالكي على رأيه بأن "الكتلة الأكبر" هي التي تتشكل بعد الانتخابات بعد نجاح إيران في دفع قائمة الائتلاف العراقي الموحد نحو التحالف مع قائمة دولة القانون، لتشكيل الكتلة النيابية الأكبر عدداً.

لم يتأخر رد المحكمة الاتحادية كثيراً، وأصدرت قرارها "التفسيري" حول هذه القضية في 25 آذار/ مارس 2010، وقد كان قراراً مطابقاً تماماً لرأي المالكي! حيث وضحت المحكمة الاتحادية بقرارها بأن مفهوم "الكتلة الأكبر" التي من حقها تشكيل الحكومة، الوارد في المادة "76/أولاً" من الدستور، هي إما "قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد" أو "الكتلة التي تجمع العدد الأكبر من المقاعد النيابية بعد نتائج الانتخابات، من خلال تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية، التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة، ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب

رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي

أفرزت تداعيات انتخابات 2010 معطيات جديدة حول التدخلات والتأثيرات في عملية اختيار رئيس الوزراء في العراق, حيث تنامى دور العامل الخارجي, كما تصاعدت ظاهرة اقحام مؤسسات الدولة في الصراعات السياسية, ومنها مؤسسة القضاء.

بعد اعلان نتائج الانتخابات". طبقاً لقرار المحكمة الاتحادية تم حرمان القائمة العراقية وزعيمها إياد علاوي من تشكيل الحكومة، وشكل المالكي حكومته الثانية في 2010.

منذ انتخابات 2010 لم يتوقف التشكيك بصواب ذلك القرار من المحكمة الاتحادية بخصوص "الكتلة الأكبر" وبالعوامل "الخفية" وراء صدوره، حيث ان ذلك القرار لا ينسجم مع روح الديمقراطية، فهو يعني بأن أي قائمة انتخابية تحصل على أي عدد من المقاعد، حتى ولو كان تسلسلها الأخير في نتائج الانتخابات، فأن بإمكانها ترشيح رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، إذا ما تمكنت هذه القائمة من تشكيل تحالف نيابي من عدة قوائم انتخابية بعد اعلان نتائج الانتخابات. بمعنى أن المفاوضات السياسية بين الكتل البرلمانية أصبحت أهم من التنافس الانتخابي والتمثيل الشعبي للقوائم.

أفرزت تداعيات انتخابات 2010 معطيات جديدة حول التدخلات والتأثيرات في عملية اختيار رئيس الوزراء في العراق, حيث تنامى دور العامل الخارجي, كما تصاعدت ظاهرة اقحام مؤسسات الدولة في الصراعات السياسية, ومنها مؤسسة القضاء. فالمالكي الذي استطاع

الحصول على مئات الآلاف من أصوات منتسبي القوات الحكومية في انتخابات 2010 (بالترغيب والترهيب)، بوصفه كان القائد العام للقوات المسلحة، لم يكن صعباً عليه الحصول على قرار المحكمة الاتحادية الذي مهد له الطريق إلى منصب رئيس الوزراء لفترة ثانية.

انتخابات 2014

في الانتخابات النيابية التي جرت في 30 نيسان/ أبريل 2014, حصل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي على المركز الأول بنتيجة (92 مقعد), بفارق كبير جداً عن أقرب منافسيه, وهي كتلة الأحرار التابعة للحركة الصدرية, التي حلت في المرتبة الثانية وحصلت على (33 مقعد). أعلنت مفوضية الانتخابات النتائج النهائية لهذه الانتخابات بشكل رسمي في 19 أيار/ مايس 2014. وبينما كان المالكي يتهيأ لتشكيل حكومته الثالثة, سيطر تنظيم داعش الإرهابي على محافظة نينوى في 10 حزيران/ يونيو 2014، وبعدها بأيام سيطر هذا التنظيم الإرهابي على محافظات الأنبار وصلاح الدين، وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى، وأصبح بالقرب من أسوار بغداد، في ظل انهيار تام للجيش العراقي.

في خضم تلك الظروف المتدهورة، تصاعدت الأصوات لعدم التجديد للمالكي في رئاسة الوزراء، حيث وجه الاتهام له بأنه كان السبب الرئيس لهذا الانهيار، لسوء ادارته للملفات السياسية والأمنية خلال سنوات حكمه السابقة. ولكن المالكي كان مصراً على التجديد لفترة جديدة في منصبه، وكان متمسكاً بحقه في ذلك بوصفه الفائز الأول في الانتخابات، ورفع المالكي دعوة قضائية في المحكمة الاتحادية العليا حول ذلك الموضوع. خلال تلك الاضطرابات أرسل المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني رسالة إلى حزب الدعوة الإسلامية، كون حزب الدعوة كان الحزب الأكبر في ائتلاف دولة القانون، طالبهم فيها باستبدال المالكي بمرشح آخر من حزب الدعوة الإسلامية، نشرت رسالة السيستاني آنذاك في وسائل الإعلام بصورة رسمية. وبالفعل تنازل المالكي عن دعوته التي رفعها للمحكمة الاتحادية، وتم استبدال المالكي بحيدر العبادي أحد قياديي حزب الدعوة استجابة لتوجيهات السيستاني.

برغم أن العبادي سبق له وأن كان وزيراً وعضو برلمان ونائب رئيس الوزراء في حكومات سبقت انتخابات 2014, إلا أن أسمه لم يكن مطروحاً لرئاسة الوزراء خلال تلك الانتخابات, فضلاً عن أن المالكي قد حصل على أعلى عدد من الأصوات من بين كل المرشحين في تلك الانتخابات (721782 صوت), والعبادي حصل

منذ 2003, كان الدور المؤثر والمهم للمرجعية الدينية الشيعية في تقديم النصح والإرشاد لأطراف العملية السياسية في العراق واضحاً ومعروفاً, ولكن خطوة استبدال المالكي بالعبادي في 2014 أظهرت وجود دوراً "حاسماً" للمرجعية في اختيار رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي خلال مراسم تشييع أبو مهدي المهندس في كانون الثاني/ يناير 2020

على 5151 صوت فقط. ولكن يبدو أن المالكي في انتخابات 2014 قد شرب من نفس الكأس الذي أسقاه هو للجعفري في انتخابات 2006!

من جهة أخرى، منذ 2003, كان الدور المؤثر والمهم للمرجعية الدينية الشيعية في تقديم النصح والإرشاد لأطراف العملية السياسية في العراق واضحاً ومعروفاً, ولكن خطوة استبدال المالكي بالعبادي في 2014 أظهرت وجود دوراً"حاسماً" للمرجعية في اختيار رئيس الوزراء.

انتخابات 2018

انتجت الانتخابات البرلمانية التي جرت في 12 أيار/ مايس 2018 أوضاعاً سياسيةً مرتبكة ومعقدة, بسبب غياب الائتلافات الانتخابية الكبيرة, التي كانت تتشكل على أسس طائفية وقومية في الانتخابات السابقة. حيث شهدت انتخابات 2018 تنافساً بين عدة قوائم منفصلة للقوى السياسية الشيعية، وكذلك بالنسبة للقوى السنية والكردية والتركمانية.

أعلنت مفوضية الانتخابات في ذلك الوقت ان نسبة المشاركة الرسمية في تلك الانتخابات بلغت 44,52%, إلا أن معظم المراقبين لشؤون تلك الانتخابات, ومنهم زعامات سياسية اشتركت أحزابهم في تلك الانتخابات, أكدوا بأن نسبة المشاركة الحقيقية في تلك الانتخابات لم تتجاوز 20%. شكلت تلك الظاهرة ما يشبه المقاطعة الشعبية لتلك الانتخابات.

في 18 أيار/ مايس أعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن النتائج النهائية لتلك الانتخابات، التي أسفرت عن فوز ائتلاف "سائرون" التابع لزعيم الحركة الصدرية (مقتدى الصدر) بالمركز الأول بـ54 مقعد، ويليه بالمركز الثاني ائتلاف "الفتح" الذي يضم معظم القوى السياسية-المسلحة المدعومة من إيران بـ 47 مقعداً، ثم بالمركز الثالث ائتلاف "النصر" الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق العبادي بـ 42 مقعداً.

طبقاً لإشكالية "الكتلة الأكبر" التي من حقها تشكيل الحكومة، الوارد في المادة "76/أولاً" من الدستور العراقي، انطلقت القوى السياسية بعد اعلان النتائج في سباق من أجل تشكيل "الكتلة الأكبر". كان ذلك السباق ضمن محورين؛ المحور الأول يقوده ائتلاف سائرون لتشكيل تحالف أطلق عليه تسمية "تحالف الإصلاح والإعمار"، الذي وصلت عدد مقاعده-بحسب

تصريحات قادته- إلى أكثر من 130 مقعد، من قوى سياسية متنوعة، شيعية وسنية وكردية وتركمانية، وقوى سياسية أخرى تمثل المكونات المسيحية والصابئية والإيزيدية. حيث التحق بهذا التحالف كل من ائتلاف "النصر"، وائتلاف "الحكمة" الذي يتزعمه عمار الحكيم الذي حصل على 19 مقعد، وائتلاف "الوطنية" الذي يتزعمه إياد علاوي الذي حصل على 21 مقعد، وائتلاف "القرار" الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق إسامة النجيفي الذي حصل على 14 مقعد، وقائمة "الجبهة التركمانية" التي حصلت على 3 مقاعد، وكتلة "الحل" التي يتزعمها جمال الكربولي وقد حصلت على 14 مقعداً, وحركة التغيير الكردية التي حصلت على 5 مقاعد, وتوزعت بقية مقاعد هذا التحالف بين أحزاب صغيرة وقوى محلية حصلت على 32 مقعداً.

المحور الثاني في سباق تشكيل "الكتلة الأكبر" بعد تلك الانتخابات قاده ائتلاف الفتح لتشكيل تحالف "البناء"، وتمكن هذا التحالف أيضاً في استقطاب قوى سياسية من مختلف المكونات، مثل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي وقد حصل على 25 مقعد، وقوائم سنية مثل "الأنبار هويتنا" التي يتزعمها رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي التي حصلت على 6 مقاعد، وقائمتي "قلعة الجماهير الوطنية" و«حزب الجماهير الوطنية" لأحمد الجبوري التي حصلتا مجتمعةً على 7 مقاعد، وقائمة "القرار العربي" التي يتزعمها خميس الخنجر، فضلًا عن بعض القوائم الكردية، وبعض الفائزين في الانتخابات من السياسيين التركمان، ومن قوائم المكونات الأخرى. تحالف البناء ادعى آنذاك أيضاً بأن عدد مقاعده وصلت إلى أكثر من 130 مقعد.

هنا بدأت مشكلة جديدة على العملية السياسية في العراق، هنالك تحالفان نيابيان يدعيان بأنهما تمكنا من تشكيل "الكتلة الأكبر"، وكل منهم يقول بأن من حقه تشكيل الحكومة الجديدة.

الحزبين الكرديين الرئيسين، الديمقراطي الكردستاني الذي حصل في تلك الانتخابات على26 مقعد, والاتحاد الوطني الكردستاني الذي حصل على18 مقعد، لم يعلنا "رسميا" انضمامهما إلى أي من التحالفين المتسابقين، ولكن الديمقراطي الكردستاني كان أقرب لتحالف "الإصلاح"، والاتحاد الوطني كان أقرب لتحالف "البناء".

بعد الإعلان عن نتائج تلك الانتخابات لم يكن السباق الوحيد الموجود هو بين تحالف "الإصلاح" وتحالف "البناء"، بل كان هنالك سباق آخر مهم في الساحة العراقية آنذاك، بين بريت ماكغروك المبعوث الخاص للولايات المتحدة في التحالف الدولي للحرب على داعش، والذي كان مقره في العراق، والجنرال قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" الإيراني، الذي قتل فيما بعد بغارة أمريكية قرب مطار بغداد في 3 كانون الثاني/ يناير 2020. ماكغروك وسليماني كانت لهم آنذاك تحركات ومساعي واضحة في، كل منهم كان يهدف لإفشال محاولات خصمه لتشكيل "الكتلة الأكبر" وفق الرؤية السياسية لبلده.

سباق الأطراف الداخلية والخارجية بعد تلك الانتخابات كاد أن يتحول إلى صدام. في تلك اللحظة اتفق تحالفي "الإصلاح" و«البناء" على تقاسم تشكيل الحكومة على مستوى الوزارات، والاتيان برئيس للوزراء من خارج التحالفين. فتم ترشيح عادل عبد المهدي لمنصب رئيس الوزراء.

عبد المهدي كان أحد السياسيين المعروفين في حزب "المجلس الإسلامي الأعلى"، وسبق له أن شغل منصب وزير المالية في عهد حكومة علاوي المؤقتة، ومنصب نائب رئيس الجمهورية بين 2005-2011, و وزير النفط في 2014. ولكن عبد المهدي كان قد اعتزل النشاط السياسي لسنوات قبل انتخابات 2018, ولم يكن ضمن أي حزب سياسي خلال السباق الانتخابي في 2018.

في انتخابات 2018 تفاعلت كل العوامل المؤثرة في اختيار رئيس الوزراء لتوصل عبد المهدي لرئاسة الوزراء؛ العامل الخارجي, التسويات السياسية الداخلية, دور المرجعية الدينية.

احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في العراق

بعد اختيار عبد المهدي لرئاسة الوزراء ظهرت تقارير صحفية وتسريبات اعلامية عن أن اختيار عبد المهدي تم بتزكية من المرجعية الشيعية العليا.

في انتخابات 2018 تفاعلت كل العوامل المؤثرة في اختيار رئيس الوزراء لتوصل عبد المهدي لرئاسة الوزراء؛ العامل الخارجي, التسويات السياسية الداخلية, دور المرجعية الدينية. صوت البرلمان العراقي على منح الثقة لحكومة عبد المهدي في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

احتجاجات تشرين 2019 و وصول الكاظمي لرئاسة الوزراء

اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 احتجاجات شعبية واسعة في العراق، تعددت أسباب ومطالب هذه الاحتجاجات، وشملت المطالبة بإستقالة الحكومة، مكافحة الفساد (بجدية وشفافية)، استبدال قانون الإنتخابات الحالي بقانون (أكثر إنصافاً)، تعديل الدستور، تشكيل مفوضية إنتخابات (مستقلة فعلياً)، إجراء انتخابات مبكرة.

بعد شهرين من تلك الاحتجاجات، وبعد مقتل المئات من المحتجين السلميين وجرح الألاف منهم على يد مجاميع مسلحة مرتبطة بالقوى السياسية-المسلحة المدعومة من إيران، وبعد تكرار النداءات من المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف للحكومة بضرورة حماية المحتجين السلميين والتحقيق بحوادث استهدافهم، لم يستطع عبد المهدي تفادي الاستقالة، وقدم استقالته في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر. ذكر عبد المهدي في خطاب استقالته بأنه قدمها استجابة لدعوة المرجعية الدينية.

بعد مرور شهرين على استقالة عبد المهدي، قام برهم صالح رئيس الجمهورية بتكليف السياسي محمد

علاوي بتشكيل الحكومة، محمد علاوي هو أبن شقيق أياد علاوي، وكان عضواً في مجلس النواب في 2005, و وزيراً للاتصالات في حكومة المالكي الأولى منذ منتصف 2006 لغاية نهاية 2007, ثم عاد لعضوية مجلس النواب في عام 2008, وبعد انتخابات 2010 أصبح محمد علاوي عضواً في مجلس النواب, وفي نهاية 2010 تم تعيينه وزيراً للاتصالات في حكومة المالكي الثانية, ثم قام محمد علاوي في نهاية 2012 بتقديم استقالته من منصب وزير الاتصالات. ولكن محمد علاوي لم يستطع تشكيل حكومته, واعتذر عن تشكيلها في 1 آذار/ مارس 2020. كان السبب الرئيس لعدم تمكن محمد علاوي من تشكيل حكومته -بحسب تغريدة له في تويتر عندما أعلن اعتذاره- بأن بعض "الجهات السياسية" ليست جادة بالإصلاح، وبأنها وضعت العراقيل أمام ولادة حكومة مستقلة تعمل من أجل الوطن. ثم قام رئيس الجمهورية في 17 آذار/ مارس 2020 بتكليف عدنان الزرفي محافظ النجف السابق بتشكيل الحكومة. الزرفي أيضاً لم يتمكن من تمرير تشكيل حكومته، لأن ترشيح الزرفي واجه معارضة واضحة من ايران والقوى السياسية-المسلحة العراقية المرتبطة بها. فقام رئيس الجمهورية بتكليف مصطفى الكاظمي رئيس المخابرات العراقية آنذاك بتشكيل الحكومة.

صوت البرلمان العراقي على منح الثقة لحكومة الكاظمي في 7 أيار/ مايو 2020 . أن ترشح الكاظمي لمنصب رئيس الوزراء يتناقض مع كل قواعد العملية السياسية التي عرفها العراق منذ الغزو الأمريكي. الكاظمي هو أول رئيس وزراء لا ينحدر من قادة الأحزاب الدينية التي تتقاسم السلطة في العراق منذ عام 2003. وهو أيضاً أول رئيس وزراء يُظهر ميولًا ليبرالية واضحة وعلاقات قوية مع الغرب.

بعد احتجاجات تشرين 2019، أصبحت هنالك أهمية للرأي العام في العراق، بوصفه أحد العوامل المؤثرة في اختيار رئيس الوزراء، إلى جانب العوامل الخارجية، ورأي المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف، والصفقات السياسية الداخلية.

خاتمة

ان عملية اختيار شخصية رئيس الوزراء في العراق بعد 2003، هي عبارة عن نتاج تفاعلات لعدة عوامل خارجية وداخلية، أهمها:

1 السياسات الأمريكية والايرانية في العراق.

2 التسويات السياسية، وحسابات الخسائر والمكاسب بين القوى السياسية المتحكمة بالمشهد السياسي في العراق منذ 2003.

3 رأي المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف.

4 الرأي العام العراقي.

اما نتائج الانتخابات النيابية، فتكمن أهميتها بأنها تحدد حجم كل طرف سياسي وتأثيره على طاولة مفاوضات التسويات السياسية التي ترافق تشكيل الحكومة، بمعنى ان نتائج الانتخابات لا تحدد شخصية رئيس الوزراء، بل تحدد قوة وتأثير رأي كل طرف سياسي بخصوص اختيار رئيس الوزراء.

بخصوص الكاتب

د. واثق السعدون

حالياً مدير الدراسات العربية في مركز أورسام. خبير دراسات العراق في مركز أورسام منذ 2018. باحث زائر في أورسام 2015-2018. مدرس في جامعة الموصل في العراق 2008-2018. باحث في مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل 2008-2018. محاضر زائر في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل لعدة أعوام. حاصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية. حاصل على الماجستير في "التاريخ العسكري المعاصر". تتركز اهتماماته البحثية على الشؤون العراقية، والبعد الأمني في العلاقات الدولية، والاستراتيجيات العسكرية. قام بتأليف كتاب (عوامل القوة وعوامل الضعف في العلاقات العراقية-التركية المعاصرة 2017) وكتاب (البعد الأمني في العلاقات العراقية-التركية المعاصرة 2014). وكتب مشتركة مع باحثين آخرين هي (العراق ودول الخليج العربي2013)، (دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر 2011)، (صناعة القرار في دول الخليج العربي 2010). له 30 بحث منشور في مجلات علمية عراقية وعربية وتركية. له عشرات المقالات. ألقى محاضرات في أكثر من 30 مؤتمر علمي وندوة وورشة عمل ودورات تدريبية داخل العراق وفي الدول العربية وفي تركيا. حصل في عام 2015 على زمالة بحثية من معهد التعليم الدولي في نيويورك. محلل سياسي معتمد في قناة TRT عربي وفي وكالة أنباء الأناضول.

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2021 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصراً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

فاكس : 48 39 439 312 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**